العدد (1853) السنة السابعة - الثلاثاء (20) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

غرائز الأسئلة..

قراءة في محنة الخطاب السياسي

ثمة من يتساءل إلى أين يذهب العراق السياسي؟ وهل يجرّ معه العراق الثقافي والعراق التاريخي إلى المجهول؟ وهل العراق محكوم حقا بأقدار يختلط فيها السحري مع السياسي مع فنطازيا الرعب التاريخي، وان مثيولوجا الحروب والاستبداد هي الشفرة السرية او(اللعنة السومرية) التي تطارد من يبحثون في أسرار(الناسوت) العراقي؟

وثمة اسئلة اخرى يضعها بعضهم بمستوى اللافتات، خاصة فيما يتعلق بالمسؤوليات التي تضخم محنة العراق السياسي؟ وطبيعة القوى التاريخية التي صنعت رعب هذه المحنة، والتي قدمت طوال تاريخ عاصف وجوها طاعنة في السايكوباثيا السياسية والامنية؟

علي حسن الفواز

ولعل اقسى تلك الاسئلة، هو ما يتعلق بمسؤولية المثقف العراقي في صناعة الأدوار في هذه المحنة، وهل ان الفرجة الغرائبية التي عاشها المثقف العراقي طوال قرون وعقود، والتي انتهت بفرجته الحالية، هي جزء من تشوهات مسؤولياته في إثارة الأسئلة ودوره الهامشي/التابع في النكوص عند استلاب الأسئلة..فالبعض يرى ان مسؤولية المثقف تكمن في عطالته وفرجته التاريخية، وتاريخ عزلاته النكوصية، وهروبه الدائم لصبق الزوايا تقية من سلطان، أو أحساساً باللاجدوى، أو ربما هو التمثل لهشاشة ورخاوة بناء مؤسساته القديمة والجديدة الغائبة عن ان تصطنع لها دورا الفاعلية الحقيقية للحراك الثقافي؟

لقد فشل المثقف الإيديولوجي، مثلما فشل المثقف العضوي في ان يكون عضويا، وفشلت بالمقابل اغلب الحركات (السيا ثقافية) في ان تكون مصدرا للتنوير والحراك، مثلما هو فشل النخب الثقافية القديمة(الافندية) في ان تقدم نموذجها الفاعل في ادارة ثقافة المدينة، ناهيك عن فشل الاحزاب السياسية اليسارية واليمينية في ان تقدم نموذجها القابل للترويج والتداول والتأثير، فضلا عن عزلة الحركات الدينية داخل غيتو اشتغالاتها الفقهية، والتي أضعفت بالمقابل الدور الحقيقي الذي ينبغي ان تقوم به في مواجهة أسباب الظلم والاستبداد السياسي والاجتماعي، وإشاعة قيم التنوير والاجتهاد والثورة، وهو ما ترك الجمهور العام نهبا لمرجعيات الجهل وسطوة القوى الغامضة التي صنعت منه حشدا للتهييج والترويج، وأهدافا مباحة للموت في الحروب العبثية والانقلابات الدامية..

سؤال إلى أين يذهب العراق، سيظل معلقا إلى حين، وسيستفز اللاوعي الجمعي للمثقفين والسياسيين على حد سواء، إذ ما هي هوية هذه المرحلة التي جاءت بعد انهيار النظام القديم، وهل ان الحرية التي تمارسها القوى السياسية هي حرية حقيقية ام هي حريات مضللة بحثا عن الذات والهوية؟ وهل ان التجاذبات التي يعيشها الواقع السياسي هي جزء من عافية الحرية، أم جزء من اضطرابه وغموضه، ومتاهة الطرق المؤدية إليه؟

المثقفون العراقيون سيظلون يعانون من ضجرهم القديم، وعزلتهم القديمة، وهشاشة مشاريعهم القديمة والجديدة، فهم خارج اللعبة الان، وخارج توزيع الأدوار الآن، فكم سياسي تحدث عن مشروع ثقافي للإنقاذ؟ وكم سياسي أدرك أن نصف محنة العراق هي ثقافية، وان سوء إدارة الثقافة بمعناه القيمي والإنساني والهوياتي هو الذي أنتج سوء إدارة السياسة؟ وكم سياسي واقتصادي أدرك الحاجة إلى ضرورة تمويل المشاريع الثقافية، وإلى تخصيص جزء من الميزانية العامة لإنعاش وتطوير الفاعليات الثقافية مثلما تفعل كل امم الدنيا؟ وكم برلماني أدرك ضرورة الحاجة غإلى تشريع القوانين اللازمة لحماية الثقافة باعتبارها جوهر الهوية، والقوانين التي تحمي الحريات العامة والحقوق العامة، وان تنتظم من خلالها المسؤوليات الإعلامية التي تعيش للأسف عوالم الفوضى وفوبيا الرقابة والتاريخ الانقلابي للدولة القديمة؟ وكم مثقف أدرك ضرورة الدفاع عن مهنة صناعة الأسئلة، والدفاع عن القيم المدنية والحريات، وضرورة إعادة إنتاج العلاقة مابين الثقافي والسياسي في ضوء استحقاقات مرحلة جديدة تقتضي من المثقف مسؤوليات جديدة ومهام جديدة؟

النظر في وظيفة المثقف العراقي هو النظر في أسئلته، وهذا الأسئلة لا تأتي من الفراغ، ولا تدحرج في الشارع مثل الحصى، أنها أسئلة الجدوى، وأسئلة البحث عن الحلول، وبقدر معرفتنا بان المثقف ليس صاحب هذه الحلول، فان أسئلته الفاعلة هي الدافع لوضع هذه الأسئلة

الثقافة سؤال كبير مفتوح على الغواية دائما، واي ثقافة لاتمارس عادة الاسئلة تموت من الضجر والتكرار والسكون والبلاهة. ولعل اكثر احزاننا اثرا في النفوس كانت بسبب اصابتنا بعاهة موت الاسئلة ولسنوات طويلة، لان السؤال كان خروجا استثنائيا إلى مواجهة صناعة الرعب، أو تمثلا إلى نمط من السلوك المعادي الذي قد يؤدي بصاحبه إلى التهلكة والريبة والخطيئة واحيانا إلى الاستنارة بالتنمطق الذي يذهب بقائله إلى التزندق والتهرطق كما يقول البعض.

فهل نحن مسكونين حقا بفوبيا الاسئلة تحت يافطة الإثارة، او البحث عن الأصوات المشاغبة للاطمئنان المغشوش؟ وهل كان تاريخ السؤال لدينا هو تاريخ لمشكلة طاعنة او ربما كان رعبا لايمكن الوقوف عند حافاته؟ وهل استمرأنا من خلال لعبة اصطناع الأسئلة، التعود على ممارسة التلصص على الاخر الذي ينتج ويفكر ويرعى ويدون ويتناسل ويسوّق حروبه واستشراقه وبضاعاته ونحن نخشى التورط في الاسئلة؟

تاريخ السؤال اقترن بمحنة المسكوت عنه، اقترن بكل اخطاء تدوين التاريخ ومصائبه وسلطات دجاليه ومدونيه السريين وكتّاب مراثي موتاه الفقراء والحالمين، انه حقا مشكلة باعثة إلى (اللاسؤال) هذا الغامض المجهول الذي يشبه المتاهة، والساكن لصق زواياانا، وعند صناديقنا العائلية، نستاف غباره كل يوم، لكننا نخشى رعب البوح به، والعبث باسترخائه القديم.

هل ان الدولة القديمة كانت لاتطمئن حقا للاسئلة ولصانعي الاسئلة مثلما لاتطمئن لخبايا صناديقنا وتعاويذنا وشفراتنا. هذه الاسئلة كما تقول الدولة القديمة لا حاجة لها اطلاقا، وان صناديقكم مسكونة بالاشباح والموتى والمهرجين، مادامت هذه الدولة هي التي تؤنسكم بالثقافة المطمئنة وترعى مثقفيكم وتحميهم من جوع ومن برد ومن حر، لانهم رعاياها الاثيرون،هي التي تحفظ مصالحهم وامان نفوسهم وجيوبهم، تؤمن لهم التمتع بكنوز الارض والنساء والعيش الباذخ السفرات المريحة والمهرجانات الباذخة مقابل ان يتخلوا عن غريزة الأسئلة وان لاينصتوا لاصوات الصناديق ولايقرأوا الكتب الصفر ولا يقفوا عند مراثيهم كثيرا، لان كثيرا من الموتى قد سقطوا سهوا.

طبعا تلك الاسئلة كانت تدعو إلى تشك دائما، تدعو إلى النفس في اسرار الصناديق، تؤوّل بريبة ماتحت غبار اللغة، اي انها سلوك مضاد، شكوكي، لديه جاهزية الاستعداد لصناعة عادات اخرى يضعها المدونون ضمن قائمة الاشياء المضرة بالمصالح الوطنية.

مقابل كل هذا الرعب كنا ندرك ان الثقافة سؤال كبير، سؤال يتلمس ويتوغل ويكشف ويفضح، وان الفاعلية الثقافية خارج غواية هذا السؤال تنتهك بسهولة، تصاب بالخواء والتسطيح والهشاشة، وربما تصاب ايضا بعمى الالوان.. هذه الاصابات والقروح تفقدها السيطرة على جموح المعنى، انزياحه، نفوره، مثلما تفقدها بالمقابل سيطرتها على خصوصية الانتاج المعرفي وانقاذه من عاهة العمومية، وربما تجعله مهنة للاستهلاك اليومي وترطيب الخواطر او تكون وعظا طقوسيا للسلطان وحاشيته، وفي احسن الاحوال تزجية للوقت او اعلانا لصوت القبيلة والحزب والمعسكر..

كلنا يعرف ان هذا السلوك الثقافي الهارب من الاسئلة لايملك الاّ الوقوف عند المتاهة، لاتنقذه كل مرجعياته وممارسته وطقوسه على تجاوز عاداته المشوهة، تلك التي تجعل الاشياء مكشوفة دائما للاصطياد والقتل والتهميش.. هذا اللاسؤال صنع له طبالين وزمارين ومهرجين ومهنيين، فضلا عن ذلك مريدين ورعايا، يؤمنون فقط ان الثقافة صناعة حكومية خالصة!! وان المثقف يمارس دور(التابع) على طريقة ما تصفه أدبيات ما بعد الكولنيالية، وان المواطن في هذا السياق هو الكائن الحكومي المتورط من أخمص خطواته حتى قمة خوفه، لاشأن له بالاسئلة، لان هذه الاسئلة تخص الاباء العرافيين العرابين الذين يعرفون كل شيء.. ولعل البعض الاخر هرب من(التوصيف) ليقع خارج سياق الحكومة، حيث هشاشة التاريخ المدني للثقافة العراقية، اذ هو عاطل عن إنتاج الأسئلة، المندس في لعبة الأحلام. هذا النوع من(المثقفين) سقط في الغواية كثيرا حدّ ان البعض أخضعهم إلى مقايسة فتوى التكفير، وعدّ الاستماع اليهم نوعا من الخطيئة، لان (الهؤلاء) الخارجين عن السياق وعن الحكومة يمارسون كفرا علنيا. ظاهر هذا السلوك تحول بطبيعة الحال إلى جزء فاعل من يوميات المشهد السياسي العراقي وتغلغل في زمنه الثقافي والاجتماعي، واظنه قد تحول تحت طبيعة التكرار والتمنهج السياسي والايديولوجي إلى عادات تعبئة ثقافية خالية من الاسئلة طبعا، وليس من السهولة التخلص منها.. فكيف يمكن لنا ان نحرض على صناعة الاسئلة، لكي نعيد قراءة المشهد بكل موروثاته من الصناديق والعادات؟ وكيف هو الطريق للخلاص منها؟ وهل اننا بحاجة إلى ذواتنا المرتبكة بعاداتها، ام نحتاج إلى دور حكومي او دور مدني او دور اخر لانعرف ماهي حدوده؟

هذه الاسئلة اصبحت عميقة وحادة لانتاج الاسئلة التي نريد، اسئلة الوعي والوجود والحرية والمعنى، لان المحنة الثقافية العامة اصبحت قريبة من اللحم الحي في العديد من ميادين حياتنا بما فيها الميدان السياسي صاحب الضجيج الاكبر، اذ يقف هذا الميدان امام الكثير من العاهات القديمة بما فيها عاهة(الدولة) وعاهة(ادارتها) فضلا عن عاهة وعي المفاهيم التي كشفتنا على غابة من الاوهام والفقر والعطالة، فضلا عن الثغرات الثقافية التي سمحت للضار والعشوائي والوعي الشعبي والطائفي والفئوي ان يتغلغل داخل المنظومة السياسية التشريعية والتنفيذية والقضائية والامنية.

ان الكثير من مظاهر التدهور الاجتماعي والنفسي التي نشاهد بعض تداعياتها في المشهد العام ترتبط اساسا بعادة غياب الاسئلة، لان هذه العادة العاطلة تحمل في جوهرها الكثير من الغرائز ثقافية، تلك الثقافة التي يمكنها ان تطرد الاشباح عنا، وتعزز فينا شيئا من غواية الوعي والقوة الباسلة، ثقافة التعرّف والكشف والارادة، مثلما هي ثقافة الاسئلة التي تدعو دائما إلى المسؤولية والبناء والحوار والتسامح والاحترام والتكافل، لان هذه الاسئلة هي الصوت العالي الذي ينبغي ان نواجه به العادات الرمادية التي ظلت خبيئة تحت الجلد الوطني، تلك العادات التي صنعتها الدولة القديمة لغايات معروفة، غايات اسهمت في طرد الاف المثقفين في منافي الدنيا، مقابل انها جعلت من المثقف الوطني داخل منظومتها الرعوية التي تكره عادة الاسئلة، اذ عملت جاهدة على الغاء هذه العادة وتحذير كل من يمارسها بالويل والثبور..

احسب اننا بحاجة إلى إحياء غريزة الأسئلة عند المثقف اولا، والعمل على تعويده عليها، لان هذا المثقف رغم كل تاريخ رعبه وخوفه ومنافيه وخساراته، مازال يحمل في جعبته رؤيا جده(كلكامش) الذي رأى كل شيء، علينا حقا احترام رؤيته وبصيرته، لان هذه الرؤيا والبصيرة هي جزء من صناعة المستقبل..

إزاء كل هذا نعيد السؤال الذي يتجاوز صلاحية المثقف، لكنه يقع عند المنطقة المجاورة، حول التعاطي مع المحنة التي يعيشها الواقع العراقي، والتي تمثل البنية الثقافية واحدة من ضحاياها. فسؤال إلى اين...؟ هو سؤال إشكالي، مفتوح على الكثير من المفارقات، والكثير من التجاذبات، خاصة ما يتعلق بمصير الدولة، ومصير الجماعات التي تربت تحت مهيمنات التاريخ الطويل لثقافات العراق الواحد، العراق المحكوم بنمط من الفوبيا المركزية..

ان صناعة الدولة هي عقدة التحول في الواقع العراقي، وهي شرط الحقيقي والإجرائي لتجاوز أسئلة المحنة، إذ أن الدولة هي المؤوسسة الوحيدة التي تكفل بقاء الجماعات، وضمان إعادة إنتاج الهويات وتكامل وجودها ووظائفها، ورهان هذه الدولة قرين بالقوى التي تسهم في صناعتها، اذ لا وجود للدولة دون وجود القوى المؤمنة بها، والقادرة على تعزيز دورها وحضورها، ناهيك عن الدولة هي رمز للإجراء الحداثوي، لان هذه الدولة هي فعلا رمز الحداثة، خاصة وان تاريخ الدولة العراقية التي سعى إلى تعزيزها الملك فيصل الأول كان يضع مفهوم الدولة كمعنى مقابل لمفهوم الحداثة، وانهيار مشروع الملك فيصل كان انهيار مبكرا لحداثة الدولة، وبداية نهوض القوى الرجعية التي أنتجت فيما بعد أشكالاً معقدة للقوى العسكرية، والإيديولوجيات الشوفينية، وحتى نمط الثقافات الفاشستية التي كان يمثلها عدد من المثقفين الذين لعبوا دورا في إنهاء مشروع الحداثة في العراق السياسي، والذي تبدت الكثير من أشكاله عبر الصراعات التي اختلط فيها الثوري مع الرومانسي، مع السلفي والحداثي، وصولا إلى إنتاج مأزق الدولة وانغلاقها مع بداية الخمسينات، حيث بدأ نجم العسكرتاريا بالصعود والذي قاد إلى سلسلة الانقلابات الدامية بدءا من تموز وانتهاء بهيمنة الاستبداد الإيديولوجي والعسكري الذي قاد العراق إلى محنة الاحتلال. وبالتالي فان مرحلة ما بعد الاحتلال هي مرحلة العودة إلى مشروع الدولة القديمة، والبحث عن جذر حداثتها الغائم، لكن محنة هذه الدولة هي غياب القوى الفاعلة والمؤسسات الفاعلة التي يمكنها ان تملك قياد التحول والتغيير، والتسريع بإعادة إنتاج الدولة. ومن هنا نجد ان الأسئلة تكمن في البحث عن الطرق التي تؤدي إلى مقاربة الدولة، وتكمن كذلك في التوافر على القوى الفاعلة المحركة لمشروع الدولة، وأيضاً تكمن في الكيفية التي يعاد فيها توظيف الثروات الوطنية للعراق الاقتصادي باتجاه بناء القاعدة المادية/التحتية للدولة التي يمكن ان تواجه عوامل التخريب الضاغطة التي لعبت دورا كبيرا في تدمير كل الخبرات والتراكمات التي أنتجتها الدولة التقليدية.. لذا بات السؤال إلى أين... هو السؤال التحريضي الذي يظل يحفزنا على تهييج صناعة الأسئلة دائما، خاصة تلك الأسئلة التي تمسّ جوهر وجودنا، وجوهر أزماتنا الدامية..

ثنائية المجتمع والدولة

إيمان محسن جاسم

دخل المجتمع المدني إلى الخطاب السياسي والفكري العربي من باب الحاجة للديمقراطية وحقوق الإنسان، أي: من مدخل وضع المجتمع المدني في مواجهة الدولة (وخلق ثنائية المجتمع والدولة وعلاقة تنافر واستبعاد بينهما) وليس من مدخل إعادة تنظيم الدولة والمجتمع المدني باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للمواطنة، ولإرساء أسس الديمقراطية السياسية والاجتماعية. فإعادة تنظيم الدولة على أساس فصل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وتشريع حرية الرأي والتنظيم والتظاهر على أساس دستور يضمن الحريات المدنية أمور ضرورية لترسيخ المواطنة بما هي حقوق وواجبات.

كما أن توسيع دور المجتمع المدني بما هو، بالأساس، أحزاب ونقابات وحركات اجتماعية تستند إلى حرية المواطن في التنظيم والدفاع عن مصالح ورؤى وانتماءات، هو المدخل لتكريس الديمقراطية بوصفها تجسيدا لتعددية المصالح والرؤى في المجتمع وحق الأحزاب والقوى المختلفة في التنافس السلمي على السلطة ومن أجل التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.لكن مفهوم المجتمع المدني – رغم ما بات يتمتع به من رواج في الخطاب الفكري والسياسي- لا يزال يمتلك معاني ودلالات مختلفة من قبل مستخدميه. فالبعض يحدده بالمنظمات والمؤسسات والهيئات التي تقام على أساس طوعي بين المواطنين خارج أطر الدولة والعائلة وعلاقات القرابة (التشكيلات القرابية أو الإرثية أو التي يشير إليها البعض بالتقليدية) وما هو خارج علاقات السوق الرأسمالي.

لكن هناك من يصر على وضع التشكيلات القرابية والمحلية (والتقليدية بشكل عام)، أو بعض تعبيراتها، ضمن منظمات المجتمع المدني لأنها توفر بعض أشكال الحماية للفرد من بطش السلطة ومن تقلبات وقسوة السوق الرأسمالي. لذا تستثني معظم تعاريف المجتمع المدني المؤسسات الاقتصادية القائمة على الربح والمتعلقة مباشرة بعمل وآليات السوق (المؤسسات الاقتصادية والمالية) من إطار المجتمع المدني خلافا للمفهوم الكلاسيكي الذي شمل العلاقات الاقتصادية ضمن المفهوم، مع العلم أن المنظمات المدنية لا تستطيع أن تتجاهل اقتصاد السوق الرأسمالي ولا تأثيراته.

كما يستثني البعض الأحزاب السياسية من تشكيل المجتمع المدني لافتراض أنها تسعى للوصول إلى السلطة (الحكومة)، في حين يصر البعض الآخر على مركزية دورها في المجتمع المدني كونها لا تسعى إلى تسلم السلطة فقط، بل لأنها تطرح برامج اجتماعية واقتصادية وتعليمية وغيرها، وبعضها أصغر من أن يأمل للوصول إلى السلطة بل يسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة أو الدفاع عن مصالح وتطلعات أقليات قومية أو أثنية أو دينية أو فئات اجتماعية معينة. ولذا يستثني البعض الأحزاب الحاكمة من المجتمع المدني، ويعتبر أحزاب المعارضة من ضمنه.

وربما يكون هذا وراء اختزال الدولة في الأدبيات العربية إلى الحكومة (أي إلى السلطة التنفيذية) وتجاهل، لاعتبارات عدة، السلطة التشريعية والسلطة القضائية، حتى عندما يكون لهذه وتلك درجة من الاستقلالية والتأثير.وما زال الجدل يدور حول ما إذا كانت التشكيلات القائمة على أساس الدين أو الطائفة أو الانتماء الأثني تشكل جزءا من المجتمع المدني أم ينبغي استثناؤها منه. فالبعض يرى أنها من صلب المجتمع المدني، باعتبارها، في أحيان كثيرة، تسعى إلى التغيير والدفاع عن حقوق وتطلعات فئات واسعة في المجتمع، وتضغط على مراكز القرار، وأحيانا توجه سهامها نحو لا إنسانية السوق الرأسمالي وعجزه عن التنمية الفعلية والعادلة والمتوازنة. في حين يرفض البعض عضويتها في المجتمع المدني بحكم القيود التي تضعها على الانتماء إليها، واقترابها، في هذا المجال، من المنظمات الإرثية، ولكونها تتناقض مع مبدأ المواطنة الذي لا يقوم على الدين أو الجنس أو العرق أو الانتماء الجهوي أو الأثني.التباين والاختلاف في تحديد تخوم ومكونات المجتمع المدني يعود، في جانب منه، إلى اعتماد مفهوم ذي بعد واحد معزول عن سياق محدد تاريخيا ومجتمعيا. كما يعود إلى الخلط بين ما تقوم به مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من وظائف مختلفة، وتباين هياكلها الداخلية (المتنوعة كذلك)، وبين شروط قيامها واستدامتها. ومن هنا فالتعريف القانوني الذي يصنف منظمات المجتمع المدني باعتبارها منظمات خيرية تعمل للصالح العام قد يستثني تشكيلات مهمة كالأحزاب السياسية التي تخضع في تكوينها وأهدافها وعضويتها، عادة، لاعتبارات وشروط معينة وقد تجد نفسها، في ظروف معينة، مضطرة للعمل السري.

كما يستثني النقابات والاتحادات التي تخضع في أهدافها وشروط عضويتها لاعتبارات مختلفة عن الأحزاب وعن المنظمات الأهلية الخيرية والتنموية والثقافية والرياضية.

ويواجه التعريف الذي يركز فقط على الجانب الاختياري أو التطوعي في العضوية الإشكالية نفسها، فمنظمات المجتمع المدني تتباين كثيرا من حيث درجة انفتاح عضويتها؛ فبعضها كالنوادي الخاصة يشترط رسوم اشتراك واهتمامات معينة، وبعضها كمؤسسات البحث والجامعات والمعاهد الأهلية يشترط مؤهلات أكاديمية وعلمية وتخصصية معينة، وتفرغا للعمل المدفوع الأجر. وتضع النقابات المهنية شروطا للعضوية وتحصرها في مجموعات وفئات مهنية.

وتتطلب الأحزاب عادة الموافقة على برنامج الحزب ونظامه الداخلي. وهناك روابط كالجمعيات والروابط والمؤسسات الدينية أو الطائفية التي تعمل وفق رؤية دينية محددة في مجال التنمية وحقوق الإنسان، وهناك الجمعيات الخيرية والإغاثة التي تعتمد، إلى هذا الحد أو ذاك، على العمل التطوعي لكنها تشمل عددا من المتفرغين والموظفين. باختصار ليست التطوعية غير المقيدة هي السمة الغالبة لعدد غير قليل من منظمات المجتمع المدني التي تضع شروطا على عضويتها. ومن هنا فإن التعاطي مع المجتمع المدني وكأنه جسم قائم بذاته أو مترابط أو موحد يقود إلى استنتاجات وتصورات خاطئة. المجتمع المدني هو تشييد فكري يجمع بين تضامنيات شديدة التباين (من حيث الأهداف والقاعدة الاجتماعية وشكل التنظيم ومصادر التمويل) التي تقام خارج مؤسسات الدولة والسوق والروابط الإرثية.

والسؤال هو: هل هذا المفهوم يشكل أداة تحليلية مفيدة رغم الخلاف على ما يدخل في مكوناتها؟من هنا يمكن القول ان ما يميز منظمات المجتمع المدني، بتنوعها الشديد، عن مؤسسات الدولة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) يتمحور حول طبيعة نشاطها، وما يفرزه من أنماط تنظيمية متنوعة. فالعلاقة بين المواطن والدولة الوطنية العصرية هي علاقة تعاقدية، مقننة، عادة، في دستور أو قوانين أساسية، تتجسد في واجبات محددة (دفع ضرائب، خدمة وطنية، احترام القانون...).

كما تتجسد في حقوق (حق التنظيم والتعبير عن الرأي والمعتقد، والوصول إلى خدمات أساسية، الخ).ويمكن النظر إلى منظمات المجتمع المدني من منظور وظائفي. أي من حيث ما قد توفره من حماية إزاء تعسف أو تجاوزات السلطة المركزية، كذلك إزاء ما تفرزه آليات السوق الرأسمالي من استثناء ولا مساواة وتهميش.

لكن من وظائف منظمات المجتمع المدني أن توفر الحماية للفرد ضد تعسف أو قمع أو تجاوزات بعضها على البعض بما في ذلك تعسف المنظمات الإرثية (العشائرية والطائفية).